

العولمة وأثرها على التعليم العالي في الوطن العربي

بركات محمد مراد

أستاذ الفلسفة الإسلامية - ورئيس قسم الفلسفة والاجتماع - كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
Barakat50707@hotmail.com

الجامعة هي المنابع الثرية لكل فكر وعلم ومعرفة وثقافة ، وعليها تقع مسؤولية تطوير المجتمع بكل أنشطته ومكوناته. وليكي تتمكن جامعاتنا العربية من ذلك ، فلا بد من تدعيم إدارتها ، وتطوير كفاءات ومهارات أساتذتها باستمرار واضطراد وتوفير المناخ الملائم لذلك بكل أبعاده ومقوماته . ومما لا شك فيه أن الفرق الرئيسي بين أكثر الجامعات تقدما وأكثرها تخلفا هو في إنتاجية الإنسان الفرد ، وهذه الإنتاجية لا تتحدد باعتباطا وإنما هي محصلة لعدة عوامل أهمها:

١ . الخبرات ، والقدرات ، والمعرفة العلمية والتعليمية.

٢ . التطوير المستمر لمقدرته وكفاءته.

فهدف الجامعات بناء العقل، وغاية التعليم العالي بناء مواطن مفكر ومثقف قادر على العمل والإبداع والتحليل والنقد والابتكار واستيعاب متغيرات العصر وتمثلها ، وممارسة البناء والعطاء. فإذا كانت الجامعات وأساتذتها ، في كثيرهم، على غير ذلك بسبب العوقبات وقصور المتطلبات ، وفقدان المقومات ، فكيف لهم أن يحققوا ذلك الهدف ؟

كما أن البحث العلمي كعملية إبداعية وابتكارية تتناول شتى أنواع المعرفة لا يمكن ان يستقيم ، وينمو شروطه المتمثلة في البيئة الحرة والمناخ الديمقراطي ، والتراكم المعرفي ، والمقومات المادية ، والمعنويات العالية، إلا في ظل ظروف مواتية تساعد على تحقيق كل ذلك بأيسر السبل وأكملها. وعلى هذا الأساس تبادر غالبية المجتمعات والدول خصوصا المتقدمة منها إلي النظر باستمرار في أمر تطوير أنظمتها التعليمية ومراكز بحوثها وإعادة صياغتها.

إن التعليم الجامعي يوفر القاعدة العلمية من المؤهلين للممارسة البحث العلمي . وإذا لم يعد طالب الجامعة إعدادا جيدا ، وإن لم يكتسب المهارات العالية في البحث والعلوم الأساسية ، فإن الأمل في خلق قاعدة من العلماء والباحثين الوطنيين سيظل سرايا. ويزداد هذا التخوف إذا علمنا أن ميزانية الإنفاق على البحث والتطوير في الوطن العربي في اتجاه نزولي خلال السنوات القليلة الماضية ، بالنسبة لزيادة أعداد السكان في كل البلدان العربية.

العولمة: أما مصطلح العولمة Globalizations شائع الصيت أو المصطلحات الأخرى الأقل شيوعا مثل "الكونية" أو الكوكبية أو الشوملة ، هي المفردات الأكثر شيوعا وانتشارا في عقد التسعينات من القرن العشرين . أما بداية الظهور فقد تحددت بأوساط السبعينات عندما صدر كتاب "مارشال ماك" وكتاب " زيغنيو بريجينسكي " . انطلق الكتاب الأول من الدور الذي لعبه التلفزيون أثناء حرب فيتنام واستنتج الكاتب بأن الشاشة الصغيرة حولت المواطنين من مجرد مشاهدين إلى مشاركين في لعبة الحرب ، الأمر الذي أدى إلى احتفاء الحدود بين المدنيين والعسكريين وأصبح الإعلام الإلكتروني وقت السلم محركا للتغيير الاجتماعي .

ونلاحظ أن مصطلح Globalization أصبح أكثر شيوعا في مؤسسات إدارة الأعمال وفي المؤسسات الصحفية والاقتصادية الأمريكية . وكان يعنى بالحركة المعقدة لانتقال السلع وانفتاح الحدود الاقتصادية وليونة التشريعات المشجعة لنشاط الاقتصاد الرأسمالي.

يشمل المعمورة بكاملها . وقد أعطى التطور الهائل لوسائل الاتصال لهذا المصطلح صدقية القضاء على الحواجز والمسافات التي كان يصعب اجتيازها في الماضي. وللحقيقة فإن العولمة المحدثه ليست إلا إحدى علامات الطريق في تنظيمات حياة الأمم والشعوب على مر التاريخ ، لكن الذي يجعل منها هموما كبرى بالنسبة لكثير من المجتمعات أننا نعيش عصر المعلوماتية ، وكل حدث في أي مكان من الكرة الأرضية له صدى أو دوي حسب القرب أو البعد السكاني والإيديولوجي ، سواء كان هذا الحدث أمرا طبيعيا كالبراكين والأعاصير والجفاف ، أو حدثا مجتمعيًا كالأزمات الفتاكة الجديدة والمجاعات والبطالة وحقوق الإنسان ، أو حدثا اقتصاديا كارتفاع سعر الطاقة أو كانهيار بورصة مضاربات مالية مفتعلة أو حقيقية مما يؤدي إلى آثار وخيمة على النشاط الاقتصادي في إقليم معين أو على مستوى عالمي أو حدثا سياسيا كالعنصرية والحروب المدمرة الأهلية أو الدولية .

إن العولمة وعلى الرغم من شيوع استخدام لفظ "العولمة" في السنوات العشر الأخيرة ، وبالذات بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ، إلا أن هذه الظاهرة ليست حديثة بالدرجة التي قد توحي بها حدائنه هذا اللفظ . فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة : ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم ، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات ، أو في انتقال رؤوس الأموال ، أو في انتشار المعلومات والأفكار ، أو تأثير أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم . كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون . وهو ما يؤكد د . جلال أمين - وبدايتها ونموها مرتبطان ارتباطا وثيقا بتقدم تكنولوجيا الاتصال والتجارة ، منذ اختراع البوصلة وحتى الأقمار الصناعية . ومن المهم إدراك هذه الحقيقة والتأكيد عليها ، ولكن من المهم أيضا الاعتراف بأن أشياء جديدة ، ومهمة قد طرأت على ظاهرة العولمة في الثلاثين سنة الأخيرة منها :

- انهيار أسوار عالية كانت تحمي بها بعض الأمم والمجتمعات من تيار العولمة ، ومن ثم اكتسح تيار العولمة مناطق مهمة من العالم كانت معزولة بدرجة أو بأخرى ، مثل أوروبا الشرقية والصين .
- ومنها الزيادة الكبيرة في درجة تنوع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الأمم ، وكذلك تنوع الاستثمار الذي تتجه إليه رؤوس الأموال المتنقلة من بلد إلى آخر .
- ومنها ارتفاع نسبة السكان ، في داخل كل مجتمع أو أمة التي تتفاعل مع العالم الخارجي وتتأثر به .
- وقد ظل تبادل السلع ورؤوس الأموال هو العنصر المسيطر على العلاقات بين الدول حتى وقت قريب للغاية ، ثم بدأ تبادل المعلومات والأفكار يصبح هو العنصر الغالب على هذه العلاقات ، أو على الأقل هو العنصر الذي ينمو بأكثر سرعة ، فقد كانت الثلاثون عاما الأخيرة هي الحقبة التاريخية التي أصبح فيها استيراد الأفكار والقيم ليس متوقفا على حجم التجارة أو حجم تدفق الأشخاص ورؤوس الأموال ، بل أصبح استيرادا مباشرا عن طريق الاتصال . بمصدر هذه الأفكار والقيم حتى وهي قابعة في مكانها .

كما أصبحت الوسيلة الأكثر فعالية ونشاطا في انتقال السلع ورأس المال والمعلومات والأفكار ، هي الشركات المتعدية الجنسيات Transnational Corporations والتي تضم دولا وجنسيات من مختلف القوميات والأعراق . وبعد أن كانت تقاس ثروة الأمم بقيمة الموارد الطبيعية أصبحت تقاس الآن بالموارد البشرية المنتجة التي تضيف إلى هذه الموارد الطبيعية قيمة ملموسة ، وقد لجأ الإنسان إلى التوصل لآفاق جديدة من الإنتاجية والقيمة المضافة المتزايدة ، أي المعرفة العلمية والأساليب العملية لاستخدامها في مجالات العمل والإنتاج وذلك لرفاهية الإنسان ولمصلحة الاقتصاد الوطني .

وتعتمد القيمة الإنتاجية والصناعية على إدخال التكنولوجيا الحديثة بعد تجهيز بيئة العمل الداخلية للتعامل مع هذه التكنولوجيا ومواجهة التحديات المفروضة عليها من حيث زيادة جودة السلع وتخفيض التكلفة وتقصير فترة الإنتاج ، الأمر الذي يزيد من القدرة التنافسية والتوسع في الإنتاج وازدياد الثروة . وقد يترتب عن تحرير التجارة مع الرسوم الجمركية وفتح

الأسواق بدون حواجز والمنافسة الدولية وتعظيم الربح ، وسرعة الاستجابة لطلبات السوق، وممارسة الضغوط على العمالة بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج، والعمل على تخفيض الأجر وتقليص الخدمات الاجتماعية وإهمال العناية والرعاية بالقوى العاملة تدريباً وتأهيلاً.

ومن هنا فقد أصبحنا نرى أن تقليل الفجوة بين المهارات والمؤهلات التي يخرجها نظام التدريب والتعليم وتلك المطلوبة للنظام الإنتاجي وللعمل يصبح أمراً حتمياً لمواجهة تحديات العولمة التي لا تعترف بمحدود قيود المكان والزمان ولا الحركة . فسرعة التكيف مع حركة السوق ومرونتها هي التحدي المطلوب والنمط الجديد من القوى العاملة المدربة . كل ذلك من أجل مواجهة تحديات العولمة التي أصبحت تحتاج كل مظاهر الحضارة الحديثة ونشاطات الإنسان الصناعية والتجارية والإدارية .

العولمة والتعليم: وقد فتحت المستحدثات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالم الكمبيوتر آفاقاً واسعة أمام أنظمة التعليم للتجديد والتطوير يدمج هذه التكنولوجيا في عملياتها التعليمية . وتشير الأدبيات في هذا المقام إلي أن العالم يشهد الآن بدايات ظهور تنظيمات وأساليب جديدة في عمليات التعليم والتعلم . إذ أن إدخال التكنولوجيا إلي قاعات الدراسة يغير من طبيعة عمليات نقل المعرفة إلي الطلاب من التعليم الابتدائي وحتى التعليم الجامعي . كما أن مهارات القراءة والكتابة الورقية ، مع أنها لا تزال مستخدمة على نطاق واسع ، إلا أن التعليم - لا سيما في المجتمعات الغربية المتقدمة - يتحول الآن إلي الاهتمام بنوع جديد من المهارات الإلكترونية، متيحاً للطلاب والمعلمين برامج ومواد تعليمية إلكترونية. كما أن المعلمين يقومون بتطوير مواد تعليمية إلكترونية ، وتدريب الطلاب اليوم على كتابة بحوث واجبات ومشروعات دراسة في أشكال إلكترونية . وحلت شاشات الإسقاط الضوئي محل السبورات ، كما أن شبكة المعلومات الدولية ، بل الامتحانات والدرجات أصبحت بالتدريج متاحة للطلاب بالوسائل الإلكترونية ، كما نشهد أيضاً استبدال المذكرات الطلابية بأجهزة الحاسب الآلي المحمول .

أن التكنولوجيا توحى بتغيير جذري في بيئة التعلم نحو الاعتماد المتزايد على المصادر الإلكترونية في عمليات نقل المعرفة والمعلومات . لقد أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات إلي ظهور مؤسسات جديدة كالجوامع الافتراضية والتي لا تقتيد بمحدود جغرافية ويتم بث مقرراتها عبر شبكة المعلومات الدولية ، وهي مؤسسات بلا أبنية ولا موقع محدد ، إنما هي مجرد صفحات رقمية تقدم المعرفة والمعلومات والأفكار للطلاب في جميع أرجاء المعمورة.

العولمة والتكنولوجيا: على أننا يجب أن نؤكد هنا ان الثورة المعلوماتية والإعلامية وسرعة الاتصالات والمواصلات المذهلة ليست حيادية بحيث يستفيد منها بالتساوي مختلف المجتمعات والفئات ضمن المجتمع الواحد بالقدر نفسه في خدمة قضاياها الخاصة. ففي الوقت الذي تقدم في سياقه تطورات أنظمة التعليم على أنها ذات فوائد جمّة للبيئات التعليمية، فإن تكلفة تزويد كل طالب وكل معلم بهذه التكنولوجيا الجديدة تكلفه باهظة جدا ، خصوصا مع تصاعد القيود التي تفرضها مؤسسات التمويل الدولية على موازنات التعليم الحكومي في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء . والمؤكد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعمق التقسيمات الاجتماعية بين "من يملكون" و"من لا يملكون" بما يؤدي إلي حدوث استقطاب اجتماعي بين من بإمكانهم تحمل تكلفة تكنولوجيا المعلومات والفئات والشرائح الاجتماعية الواسعة غير القادرة على إشباع حاجاتها من هذه التكنولوجيا . وفي حين تقوم المجتمعات الغربية بدمج التكنولوجيا في أنظمة تعليمها، فإن المجتمعات النامية تعجز عن استخدام البرامج الدراسية المتطورة في التعليم ناهيك عن تزويد الطلاب والمعلمين بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات .

أما في الدول العربية - فيقول الدكتور كمال نجيب في بحث له عن التعليم في الوطن العربي - فقد بذلت جهود جمّة في أغلب هذه الدول خلال السنوات الماضية لتحقيق استفادة مؤسسات التعليم العام والجامعي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشهدت بعض الدول العربية مثل تونس والكويت ومصر ودولة الإمارات العربية ولبنان تزايدا حادا في استخدام شبكة المعلومات الدولية في بعض جوانب التعليم والبحث العلمي.

على أننا يجب أن نشير إلي حقيقتين أساسيتين في هذا المقام ، أولهما ، أن انتشار تكنولوجيا الحاسبات في الدول العربية مازال ضعيفا ، مع التفاوت بين الدول العربية في هذا المجال ، فإنها تعتبر من أقل مناطق العالم مواكبة لتكنولوجيا الاتصالات الدولية والحصول على المعلومات ، خصوصا في المجالات العلمية بالوسائل التكنولوجية الحديثة ، وتشير أغلب التقارير الدولية إلي وجود فجوة واسعة بين الدول العربية في هذا الشأن ومتوسط دول العالم ، ناهيك عن الفجوة مع الدول المتقدمة.

أما الحقيقة الثانية فهي أن تمكين الشباب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يرتبط بشدة بفرض التعليم المتاحة أمامه ، في التعليم الجامعي ، وبوجه أخص في المجالات العلمية الأكثر اتصالا بهذه التكنولوجيا . معنى ذلك ، أن أعدادا كبيرة من الشباب الذي لم يحصل على فرصة التعليم الجامعي ، أو من الذين يتجهون إلي التخصص في العلوم الإنسانية والاجتماعية الفقيرة في هذه المجالات لا يستفيدون من هذه التكنولوجيا المتقدمة والتي تعد أساسية اليوم في مجال تعليم الشباب وتنمية اتجاهاتهم نحو الاعتماد على الذات والثقة بالنفس واكتساب مهارات مناسبة للعصر الرقمي الذي نعيش فيه.

لقد أصبح من الحقائق المسلم بصحتها أنه يتوقف غنى الأمم وقرها اليوم ، على فاعلية التعليم العالي ، وقدرته على استيعاب الانفجار المعرفي ، ومواكبته التحولات الجذرية المتلاحقة في ميدان تقنيات المعلومات والاتصال ، ومشاركته في صنع المعرفة عن طريق البحث العلمي ، وانتقاله من تعليم الخاصة إلى تعليم العامة ، وإنفتاحه على محيطه الاجتماعي والاقتصادي ، لتحقيق التنمية المنشودة ، ففروة الأمة لا تقاس بما هو مخزون في أرضها من معادن ، وإنما بما تكتنزه أدمغة أبنائها من معارف وعلوم وتقنيات .

والجامعات هي المؤسسات المؤهلة لتزويد القيادات الوطنية في مختلف القطاعات بآخر التطورات في حقول المعرفة وتدريبها على أحدث التقنيات ، بفضل توفرها على هيئة أكاديمية على صلة دائمة بمصادر المعرفة العالمية ، وبفضل ما تجرته من بحوث علمية تستفيد من نتائجها وتطبيقاتها جميع المؤسسات الوطنية . وتضطلع مراكز البحوث العلمية الجامعية بإجراء نوعين من البحوث : بحوث أساسية نظرية تساعدنا على فهم ذواتنا ، وطبيعة العلاقات بيننا وإدراك سنة الطبيعة التي نعيش في كنفها ، فتنمو المعرفة الإنسانية عموما ، وبحوث تطبيقية تهدف إلى استثمار المعرفة العلمية في مجالات البحوث السياسية والاستراتيجية فضلا عن بحوث الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمات لزيادة المردودية الاقتصادية خصوصا . ولكي يكون للتعليم العالي والبحث العلمي فائدة عملية في المجتمع يتوجب على الجامعة أن تفتح على محيطها الاقتصادي والاجتماعي ، بمعنى أن الجامعة تنشئ شراكة حقيقية مع مؤسسات القطاعين العام والخاص ، بحيث تشترك هذه المؤسسات مع الجامعة في صياغة الأهداف المرحلية للمقررات الدراسية ، وفي تحديد نوعية البحوث العلمية المطلوبة . وبطبيعة الحال تستخدم تلك المؤسسات خريجي الجامعات وتستفيد من أساتذتها بصفة مستشارين كما تعقد الجامعات .

كثيرا من المؤتمرات والندوات التي تساهم فيها قيادات الدولة والقطاع الخاص لبلورة الأهداف ووضع الخطط ، وإجراء التقييم لمختلف الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

ولكن نجد قصورا كبيرا في معظم جامعات العالم العربي والإسلامي ، وهناك كثير من الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا الشأن ، ليس هنا مجال استعراضها ، ولكن نشير إلى أهم جوانب النقص هنا ، والتي تتمثل في انعدام تقييم نوعي للتعليم العالي ، وجودته . فقد تخضع الجامعات في البلاد العربية لرقابة إدارية ومالية ، ولكنها لا تخضع حاليا لمناخ علمية . فليس هناك تقييم لبرامجها ومناهجها وأبحاثها وتجهيزاتها من قبل مؤسسات مستقلة ، كما هو الحال في الغرب . فالجامعات هناك تتمتع باستقلالها الذاتي وحريةتها الأكاديمية ، ولكنها في الوقت ذاته تخضع لتقويم مستمر ، من قبل مؤسسات مستقلة متخصصة محلية ووطنية . وهذه المؤسسات تضطلع بتقويم الجامعات ، وتضعها حسب مستواها العلمي في كل تخصص من تخصصاتها ،

ونشر نتائج تقييمها بواسطة الإعلام المختلفة ليطلع عليها الطلاب ، فيستطيعون إختيار الجامعة المعترف بها التي تلائم تطلعاتهم .

لم يعد للطالب الحق في ولوج التعليم العالي فحسب ، وإنما أصبح من حقه كذلك معرفة مستوى الجامعة التي يروم ولوجها . ومن أهم السوءات التي ما زالت سائدة في التعليم العالي ويروج الغرب لترسيخها أن مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي لا تستخدم اللغة العربية في تدريس العلوم والتقنيات ، ولا في البحث العلمي ، وإنما تستخدم بدلا منها لغة المستعمر القديم، الإنجليزية في دول المشرق العربية ، والفرنسية في دول المغرب العربي . وعلى الرغم من أن الدول العربية سعت بعد استقلالها إلى التخلص من التبعية الثقافية الاستعمارية عن طريق تعريب الإدارة والتجارة والتعليم فإنها توقفت عند تعريب العلوم الأساسية والتطبيقية في التعليم العالي ، وظلت هذه الموضوعات تدرس بلغة المستعمر القديم .

ومن هنا يقول على القاسمي: " وإذا كان هنالك في السابق بصيص أمل في استكمال التعريب فإن البصيص أخذ يتلاشى في ظل العولمة الزاحفة، إذ تبنت الجامعات التي أنشئت في بلادنا مؤخرا استعمال الإنجليزية في جميع المواد حتى الإنسانيات والاجتماعيات . وتدل جميع البحوث العلمية الرصينة على أن الطالب الذي يتلقى تعليمه باللغة الأجنبية، لا يتمكن من تمثله والإبداع فيها ، إضافة إلى عدم قدرته على نقل معلوماته بسهولة إلى المستفيدين من معارفه وخدماته . " كما يضيف الكاتب: " إن أي استراتيجية ترمي إلى تحسين نوعية التعليم وجودته، لا بد ان تأخذ في الحسبان جميع العناصر: ماذا نعلم؟ وكيف نعلم؟ وما مردودية ما نعلم؟ وأي ثقافة تعليمية نعتمد؟ وينبغي ألا ننظر إلى التعليم العالي بوصفه قطاعا معزولا ، وإنما بوصفه نظاما فرعيا في نظام أكبر هو المجتمع الذي نعيش فيه والعالم الذي يحيط بنا" . إن القطاعين العام والخاص مدعوان إلى دعم الجامعات ماديا ومعنويا ، وتوفير التمويل اللازم ، وللبحث العلمي الذي تضطلع به وتمكينها من استقلالها الإداري وحريتها الأكاديمية.

الجامعة والتنمية: وفي مقابل ذلك يتوجب على الجامعة أن تعيد النظر في أهدافها بحيث تخضع لخدمة المجتمع في مقدمة أهدافها وتعيد النظر في إدارتها بحيث تختار قياداتها وفقا لمعايير مضبوطة ، وتعير من هيكليتها ومناهجها وأساليبها في ضوء التطورات العلمية والتقنية ، وأن تسعى إلى شراكة حقيقية مع الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين خارج حرمها الجامعي لخدمتهم ، والاستجابة لاحتياجاتهم، وترقية مستواهم الثقافي والمهني ، وزيادة مردوديتهم الاقتصادية، عن طريق البحث العلمي ، والتعليم المستمر ومراكز الخدمات، والترجمة والتأليف ، وأن تعمل على نشر المعرفة العلمية والتقنية، وإشاعتها بين شرائح المجتمع المتنوعة باللغة العربية التي تفهمها الأغلبية الساحقة . وهكذا تستطيع الجامعة أن تقود عملية التنمية البشرية الشاملة في البلاد .

إن البحث العلمي كعملية إبداعية وابتكارية تتناول شتى أنواع المعرفة لا يمكن أن يستقيم وينمو دون توفر شروطه الأساسية المتمثلة في البيئة الحرة والمناخ الديمقراطي ، والتراكيم المعرفي ، والمقومات المادية ، والمعنويات العالية. وعلى هذا الأساس تبادر غالبية المجتمعات والدول خصوصا المتقدمة منها إلي النظر باستمرار في أمر تطوير أنظمتها التعليمية ومراكز بحوثها وإعادة صياغتها.

ومقارنة موجزة مع الآخرين في كل الاحصائيات الصادرة في العقود الأخيرة يتضح لنا أننا نعيش خارج دائرة زمن العلم والبحث العلمي ، ولعل المؤشر الموضوعي لهذه المقارنة لا يقف فقط عند حدود عدد الجامعات ومراكز البحوث والكليات والأقسام والأساتذة فقط ، وإنما يتعداه إلى تلك النسبة المعبرة عن نسبة العلميين الباحثين إلي القوى العاملة ونسبة الباحثين العلميين إلي كل ألف أو عشرة آلاف مثلا من المواطنين ، هذا إذا استثنينا نوعية البحوث التي يقوم بها هؤلاء وكفاءتها وضرورتها للتنمية ، وخدمتها لأغراضها . وعلى الرغم من أن مؤسسات التعليم العالي في وطننا العربي مؤسسات حديثة

النشأ نسبيًا ، إلا أنها قد حققت نقلة علمية متقدمة في التعليم ، ولكنها في الوقت نفسه لم تعمل على إحداث الأثر المطلوب في أهداف التعليم العالي الأخرى في البحث العلمي ... فقد حققت مؤسسات التعليم العالي العربية (الجامعات) الكم المطلوب للمجتمع العربي ، لكنها لم تستطع ان تحقق النوع . وإن برز على الساحة العربية هنا وهناك بعض المعالم النوعية لكنها مجملها لم تخرج عن كونها استكمالاً لمراحل التعليم التي تسبقها من حيث الأهداف التي تخرج بها .

إنه حتى تتكامل هذه الصورة لدور الجامعات العربية وعدم قدرتها على تحقيق الأثر المطلوب في البحث العلمي أو إيجاد مراكز البحوث المتخصصة فيها، لا بد من الإشارة إلي أن هناك أسباباً تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة ، وهي تنحصر في اتجاهين رئيسيين هما:

١ . أسباب عامة : تتعلق بسياسة الجامعات العربية وتوجهاتها. فحادثة عهد التعليم العالي في الوطن العربي استدعت التركيز على التدريس وعدم إعطاء الاهتمام والتركيز المطلوب بالبحث العلمي كهدف ومرتكز أساسي من مرتكزات التحول العلمي التطبيقي . ويضاف إلي ذلك عدم ربط البحوث العلمية بخطط التنمية الشاملة.

٢ . أسباب خاصة : تتعلق بمهج البحث العلمي والعاملين فيه، يأتي في مقدمتها قلة عدد الباحثين وضعف إنتاجيتهم ، وعدم توفر الظروف الملائمة للعلماء والباحثين من ضعف الحوافز المادية ، ونقص المراجع العلمية وعدم انتظام تزويد المكتبات الجامعية بالجديد منها. ولا ننسى أن المساهمة التي يقدمها التقدم العلمي والتكنولوجي للتنمية أصبحت لا تحتاج إلي مزيد من التأكيد ، فالمعرفة العلمية والابتكارية التكنولوجية تعد أهم العوامل التي ساهمت في تحقيق النمو الاقتصادي للدول المتقدمة . فلقد أثر التقدم التكنولوجي في مختلف المجالات ، من مكافحة الأمراض والأوبئة ، إلي زيادة الانتاجية ، وتخليق مواد بديلة ، وتطوير طرق الادارة. وبشكل عام ساهمت المعرفة العلمية والتكنولوجية في تجاوز القيود التي تفرضها الطبيعة على الإنسان .

وبناء القدرات العلمية والتكنولوجية الذاتية لا شك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام التعليمي ، خاصة مرحلته الجامعية والأعلى من الجامعية . هذا النظام الذي يغزو العقول بالعلوم الأساسية المتقدمة ، ويوفر المبدعين والباحثين والفنيين المهرة. وقد حقق الوطن العربي توسعاً هائلاً في التعليم العالي على مدى زمني محدود . فقد بلغ عدد الجامعات في أواخر الثمانينات نحو ٨٧ جامعة ، ١٠ ٪ منها فقط كان قد أنشئ قبل منتصف القرن ، وحوالي ٦٢ ٪ بعد عام ١٩٧٠م ، كما تم أيضاً خلال العقدين الماضيين التوسع في إنشاء مراكز البحوث العلمية . ولكن وعلى الرغم من كثرة إنشاء الجامعات في العقد الأخير وبداية هذا القرن ، فإن الأدلة تشير إلي تدني نوعية

التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ، فعلاوة على أن مدخلات التعليم العالي هم طلبة المرحلة ما قبل الجامعية ، والذين تدني المستوى الكيفي لتحصيهم ، فإن هناك أيضاً جوانب سلبية تتعلق بالامكانيات المتاحة لمؤسسات التعليم العالي ، وبنوعية البرامج التعليمية.

وإذا كان التعليم لا يوفر الكفايات العلمية ذات المستوى الملائم ، فإن السياسات العامة في العديد من المجتمعات العربية والتي تعمل في اتجاه تبعية تكنولوجية شبه كاملة تساهم بدورها في إضعاف هذه الكفايات . فالعالم العربي يعتمد بشكل أساسي على الدول الصناعية المتقدمة في مجالات العلم والتكنولوجيا . ويترتب على ذلك عدم الاهتمام بالعلوم الأساسية ، والحصول على النتائج العلمية جاهزة من الخارج ، ومن ثم عجز في العلميين المؤهلين الذين يمكن الاسترشاد بأرائهم في حل المشكلات العلمية التي تنشأ عن تطبيق المعرفة العلمية في مجالات النشاط المختلفة.

عدم التوازن: ويمكن القول إذن أنه رغم ما تحقق من بعض التقدم التكنولوجي في عدد من المجتمعات العربية ، إلا أن ما تم من إنجازات لا يتناسب مع الجهود التي بذلت والأموال التي انفتت . ومسؤولية التعليم بهذا الشأن علاوة على القصور في

إعداد الكوادر العلمية والفنية المتميزة واللازمة لخلق قاعدة تكنولوجية محلية ، فإنه بإمكانه أيضا المساهمة من خلال نقل القيم التي تؤكد على الاعتماد على الذات ، وتبرز التكاليف والتضحيات المتضمنة في الاعتماد المعالي فيه على الخارج في مجال التكنولوجيا والمعرفة العلمية ، والتي أصبحت تتضاعف بمعدلات لا قبل للعرب على ملاحظتها في عصر ثورة المعلومات والاتصالات . وإخفاق التعليم العربي في غرس مثل هذه القيم ، يعد مسؤولا إلي حد ما عن الشعور بالدونية تجاه كل ما هو أجنبي ، وضعف الثقة في القدرات الذاتية ، وعدم الحماس لتطويع التكنولوجيا الأجنبية ، أو التفكير في خلق بدائل تكنولوجية محلية تدريجيا .

ومن هنا فإن الدراسات التحليلية والتقويمية تؤكد لنا - مع الواقع الملموس - أن هذا التطور الكمي في العالم العربي لا يواكبه تطور نوعي يفي باحتياجات الأمة ويقللها من عثرتها . وأن الفجوة واسعة بين الهدف والتطبيق . وتعزى الدراسات العالمية المقارنة هذا العجز الذي يصيب نظام التعليم العام في دول العالم الثالث عموما إلي أن كثيرا من الدول النامية قد غدت معرضا عالميا كبيرا لأشنتات من النماذج والفلسفات التعليمية الوافدة من كل أنحاء العالم الصناعي ، وانها تحاول تطبيقها كما هي ، أو مرتدية شعارات التجديد والتطوير في بيئة تختلف عن بيئاتها الأصلية .

نقط إنتاج المعارف: وإذا ما نظرنا إلي إنتاج المعارف العلمية والتقانية اليوم ، فإننا نلاحظ أنها لم تعد حكرًا على الأكاديميات والجامعات ، بل صار ينجز جزء كبير منها ضمن شبكات غير متجانسة لما يدعى بالعلم التقاني technoscience . وقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة الكثير من الكتابات حول هذا الموضوع تؤكد أن نظام إنتاج المعارف العلمية والتقنية يمر الآن بمرحلة إعادة تنظيم عميقة . ولهذا التحول انعكاسات مهمة على ما يسمى بـ "العلم" سواء من الناحية الإستمولوجية أو من الناحية الاجتماعية . وقد راجت هذه الفكرة حول الوضع الراهن بوجه خاص من خلال كتاب حظى بصدى إعلامي واسع فانكب على دراسته العديد من المسؤولين عن السياسة العلمية في العالم .

وكان الكتاب محل تقدير وتعليق مادحة . يحمل هذا الكتاب عنوان **The New Production of Knowledge** (الإنتاج الجديد للمعرفة) وهو يضم دراسات بقلم مايكل جيبونس Gibbons المدير الأسبق لوحدة البحث حول السياسة

العلمية بسوكس Sussex ، وكميل ليموجس Limoges كاتب دولة سابق لشؤون البحث بالكويبيك (كندا) ، وبيتر سكوت Scott وآخرين ، وهم جميعا أساتذة وباحثون يتمتعون بسمعة عالية . تقول الأطروحة الرئيسة لهذا الكتاب إن هناك نظاما جديدا لإنتاج المعارف - سماه جيبونس ورفاقه "النمط الثاني" - بدأ يلوح في الأفق إلي جانب النظام القديم الذي صار يسميه البعض "النمط الأول" وهو الذي هيمن على الوضع منذ ثورة القرن السابع عشر العلمية كانت القضايا والمسائل تدرس وتعالج ضمن النمط الأول في إطار مؤسسات تسيرها فئة مستقلة مكونة من المثقفين العلميين : الأكاديميات والجامعات . بينما يتحرك النمط الثاني في مواقع متعددة ذات صلة بالعلم التقاني المعاصر ضمن سياق يحدد فيه السوق والمعاملات القضايا المطروحة وطرق معالجتها . وحتى تميز بين طبيعتي هذين النظامين ، فقد قدم الكتاب جدولا يوازي بين خصوصياتها الأساسية . وهكذا نجد - على سبيل المثال - أن النظام الأول يركز على الجامعة والعالم الأكاديمي ، في حين يمتد النظام الثاني من الجامعات نفسها إلي منابر المؤسسات والشركات الحريضة على التجديد والشركات الاستشارية والشبكات المتخصصة في التنظيم وضبط المعايير . ومن مميزات النمط الثاني اختلاف أصول الباحثين وتنوع تكوينهم وتباين تقاليدهم ومصالحهم ، مع العلم أنه يتم تشجيع تنقلهم من مكان إلي آخر . أما النظام الأول فهو يخضع لنظام السلم الإداري في تسييره ويتسم بالاستقرار من الناحية المؤسساتية بفضل هيمنة مرافق التعليم وتمويل الدولة . ويرى مؤلفو الكتاب ان النمط الأول يميل إلي المقاربات داخل التخصصات حيث يتم الإعلان عن صحة المعارف من قبل جامعيين يتقاسمون الاختصاص والنماذج والمثل

نفسها . وبالموازاة مع ذلك نجد النمط الثاني أكثر مرونة ويهتم بالقضايا النابعة من الحاجيات الاقتصادية أو الطلب الاجتماعي والسياسي .

وفي مجال تقويم الأبحاث فهو يستخدم طرقا عدة لتقويمها كأن يقبل بهذه النتيجة لأنها ناجحة من الناحية التقنية أو بتلك لأنها تشجع إحدى المسائل العملية أو لأنها تمثل معيارا تم اختياره بدقة. وهكذا تصبح الجامعة وأمنائها المعتادة الخاصة بتقويم النتائج العلمية مثلها مثل أي شريك آخر. ويتعين على هذا النمط توفير موارد مرتبطة بالعديد من الاختصاصات إذ إن القضايا المطروحة تتطلب مهارات مختلفة . أما النمط الأول فيتركز على كون القضايا تُطرح وتُختار من قبل العلماء أنفسهم ، كما يركز على استقلالية التقويم العلمي. وقد أعاب البعض على جيبونس وزملائه أنهم كانوا يفكرون ، خلال تأليف كتابهم في القضايا المطروحة في عالم اليوم . هذا ما وقع عندما يتحدثون عن حقول بحث تتعلق بالدراسات حول البيئة وتسييرها ، وعلى إدخال أعضاء معدلة وراثيا ، وعن التوالد البشري الذي تتدخل فيه التقنيات ، وعن قياسات انعكاس التقانات وعن النوويات وإشكالية نفاياتها ، وعن التوازنات الكبرى لكوننا مثل الغلاف الخانق للأرض وثقب طبقة الأوزون والتطورات المناخية... إلخ . وهكذا التركيز على مواضيع الساعة جعلهم يفرطون في تصنيف نمطي لإنتاج المعارف ، إذ أن هناك شواهد كثيرة تدل على ان النمط الثاني كان معمولا به أيضا في بداية القرن العشرين وفي القرن التاسع عشر . وما يحدث في عصرنا هو أن العلوم والتقانة غالبا ما تحرك الأمور بقوة فتطور الأدوات التقنية التي تستطيع إحداث خلل في توازن الكون . ومن ثم نلجأ إليها لتساعدنا في الوصول إلى تسوية خلل كانت هي من وراء وقوعه ! وتظهر هذه المضاعب عموما في مراحل زمنية تحددها المتطلبات الاجتماعية والسياسية وليست متطلبات البحث العلمي الأكاديمية. ولذلك فتقويم هذه القضايا يتم حتما وفق مقاييس تتغير من فريق إلى آخر.

ونجد أن المجتمعات المتقدمة، أو التي تسعى بوعي وإصرار نحو التقدم والمدنية ، قد أدركت جوهر العلاقة الوثيقة بين تنمية الإنسان حضاريا وبين انتماهها فكريا وعقائديا . وأيقنت هذه المجتمعات ان الدعامة الأساسية في تحقيق نهضتها ومواصلة تقدمها يجب أن تقوم على تأصيل ثقافتها وتعزيز قيمها بما يجعل سلوك الفرد فيها متوافقا مع الإطار الفكري الذي يحكم حركتها ويجدد أهدافها. وعادة ما يقع العبء الأكبر في هذا الصدد على عاتق المؤسسات التربوية والتعليمية التي تضطلع بتدريس مناهج محددة في مراحل التعليم العام

والتي يكون لها أكبر الأثر في البناء الحضاري لمجتمعاتهم. هذا هو ما تأخذ به دول كثيرة في أوروبا الشرقية وأوربا الغربية على حد سواء ، وفي اليابان والصين وكوريا وغيرها من الدول التي تتطلع إلى التقدم بخطى ثابتة ، بصرف النظر عن مدى نضج وصواب الاتجاهات الفكرية أو المذاهب الفلسفية والعقائدية المطروحة في هذا المجتمع أو ذلك. كما تخضع العملية التعليمية، حتى في أكثر الدول تقدما للفحص والمراجعة بصورة مستمرة بغرض الكشف عن مواطن القوة للاستزادة منها ، والتعرف على مواطن الضعف للتخلص منها ، والوقوف على المستوى الحقيقي لكفاية الأداء والقدرة على بلوغ الأهداف مع الحفاظ على الجمع بين تحديث الثقافة الذاتية وتأصيلها في نفوس النشء .

هجرة العقول: ولا ننسى مشكلة على جانب كبير من الأهمية وهي هجرة العلماء والباحثين والخبراء من العالم العربي، والتي قد اتخذت أبعادا مفرعة في السنوات الأخيرة إلى درجة تكاد أن تفرغ المنطقة العربية من أحصص ثروة مملكتها. لقد شملت الهجرة نخبة النخبة التي أنفقت المجتمعات العربية والإسلامية أموالا طائلة على تكوينه أملا بأن تساهم يوما في نهضته الحضارية والعلمية . ولا شك ان العالم العربي والإسلامي يتعرض لعملية نزف بشري على غاية من الخطورة متمثلة في هجرة الأدمغة والكفاءات إلى العالم الغربي.

ولذا ، فإذا لم تعمل الأمة العربية على الحد من هذا التزيف وإيقافه فإن تواصله واستمراره خليق بأن يعطل عملية التنمية العلمية تعطيلًا لا يتخلص منه إلا بإيقاف هذا التزيف . ومن ثم ، فيكون للمؤسسات العلمية ومراكز البحث في العالم الإسلامي شأن كبير وأثر فعال في الحد من هجرة الكفاءات والتقليل منها بحيث لا تشكل ظاهرة جماعية يترتب عنها إحداث خلل في المجتمعات العربية ينتج عنه عجز المؤسسات التعليمية عن تحقيق أهدافها المرجوة ، من حيث إحداث تنمية علمية ونهضة حضارية ، ولا يتم هذا الأمر إلا بمعرفة الأسباب الكامنة وراء هجرة العلماء من العالم العربي تجاه العالم الغربي ، والعمل المكتف من أجل القضاء على هذه الأسباب ، حتى يتسنى لنا إيقاف هذا التزيف العلمي الهائل والعودة به إلي موطنه الأصلي عزيزا مكرما . ولذا ، فمن الأهمية بمكان أن تستقطب المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث في العالم العربي والإسلامي هؤلاء المهاجرين إلي العالم الغربي ، وتعمل على إعادتهم إلى العالم العربي والإسلامي ، بحيث تبذل جهدا من أجل توفير ما يرغبهم في العودة وتجعل من يفكر في الهجرة يحجم عن ذلك ، خاصة وان أغلب هؤلاء المهاجرين من ذوي الكفاءات في تخصصات مهمة وضرورية للأمة العربية والإسلامية .

مواجهة عولمة تربوية مجحفة : يتجاوز تأثير العولمة حدود ميادينها الأساسية في التجارة والاقتصاد والمعلوماتية ، ويسجل هذا التأثير حضوره الزاحف والمميز في قلب الأنظمة الثقافية والاجتماعية ، وبعبارة أخرى ، إذا كانت العولمة تجسد نسقا من التحولات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية الهائلة ، فإن هذه التحولات تجدها الكبير في مضامين الحياة التربوية والثقافية . وغالبا ما تكون هذه التحولات الثقافية والتربوية ، هي الأكثر أهمية والأقل وضوحا وتحديدا في عملية العولمة ذاتها ، فالعولمة ظاهرة اقتصادية بمعايير ولادتها وانطلاقها ، ولكنها تتحول اليوم إلى ظاهرة ثقافية وتربوية من حيث أهمية آثارها . فالتحولات الاجتماعية والثقافية التي ترافقت مع حركة رأس المال وتدفع التجارة الحرة ، حملت للإنسانية تحولات ذات طابع أسطوري في مستوى الأنساق الثقافية والتربوية ، وفي مختلف تكوينات الوجود الإنساني المعاصر .

ومن هنا يجد النظام التربوي نفسه في مواجهة خطيرة مع الآثار الناجمة لهذه التحولات ذات الطابع الكوني ، وقد تحتم على التربويين العرب والمسلمين أن يتحسسوا أهمية هذه التغيرات الكونية المذهلة التي تشهدها الحياة التربوية . لقد أدت المعلوماتية الجديدة ، وثورة التكنولوجيا الاتصالية إلى اهتزاز المركزية التربوية ، وسقوط النماذج التربوية التقليدية بصورة مروعة . في ظل هذه التحولات النوعية في مختلف ميادين الحياة ، تبدو الأنظمة التربوية التقليدية عاجزة كلياً عن تقديم إجابات قديمة لتحديات جديدة ،

فعولمة المعلومات والاتصالات ستؤدي إلى تقليص دور وفرض المؤسسات التعليمية ، وتضعها في موضع أخطر فيما يتعلق بأدائها التقليدي . وهذا يعني أنه ، يجب على الأنظمة التعليمية والتربوية المعاصرة أن تستنفر طاقاتها لتواجه تحولات معقدة تتعلق بوضع إنساني جديد ، يقتضي ضرورة العمل على بناء منظومات فكرية جديدة قادرة على مواجهة المناورة في مختلف الاتجاهات والميادين . القول بأن التربية التي تعتمد على المبادرة وهذه التي تعتمد على التراكم ، قد تفقد دورها في المستقبل القريب . فالتربية تتحول إلى تربية مستمرة دائمة وبالتالي ، فإن تطور المعرفة يتطلب من كل شخص أن ينظم معارفه وأن ينسقها . وهناك الآن إلحاح دولي (عبر المنظمات الدولية) مثل اليونسكو على إدماج مضامين تربوية جديدة في الأنظمة التعليمية ، مثل حقوق الإنسان ، والتربية السكانية ، والديمقراطية ، والتربية من أجل السلام ، كما أن هناك محاولات عالمية تصل إلى حد التدخل الصارخ أحيانا ، لربط التعليم بالأهداف التنموية العالمية تحت تسميات ، مثل التنمية البشرية والتنمية المستدامة . إضافة إلى تدخل المؤسسات المالية العالمية مثل بنك النقد الدولي ، والذي يقضى بإجراء إصلاحات في النظام التعليمي ، وكذلك الضغوط الأمريكية ، لتعديل الأنظمة التربوية العربية ولتعديل المقررات وإجراء مراقبة مستمرة أو مراجعة لتنقية هذه الأنظمة من المفردات والقيم التي لا تناسب العولمة الأمريكية في المنطقة .

ومن هنا يجب على الأنظمة التعليمية والتربوية المعاصرة أن تستنفر طاقاتها لتواجه تحديات معقدة تتعلق بوضع إنساني جديد يقتضي ضرورة العمل على إبراز المنظومة الفكرية والعقائدية المناسبة والمتمثلة في قيم السلام والتماسك الدولي . كما يجب على المؤسسة التربوية أن تعمل من أجل إعداد الأجيال لتقبل المتغيرات والمستجدات في عالم اليوم . وأن تدعم أدوارها في نشر قيم الحداثة، دون تفريط في وظيفتها التقليدية، المتمثلة في خلق مناعة ذاتية لدى الأفراد ضد الذوبان في العولمة المتوحشة . وعليهم أن يشخصوا مواطن القوة والضعف في بني هذه الأنساق التربوية ، وعليهم ان يقدموا فى نهاية الأمر تصورات علمية واضحة لإستراتيجيات تربوية عربية متقدمة تأخذ في مقدمة اعتباراتها التحولات المرعبة التى يشهدها العالم فى مختلف ميادين الوجود بما ينطوي عليه هذا الوجود من تخوم وحدود وأنساق .

والسؤال الهام هنا هو: كيف يمكن للتربية العربية أن تواكب هذا المد الحضاري المذهل ؟ وكيف يمكنها أن تتمثل روح العصر، وتنتقل بالإنسان العربي والمجتمع نحو آفاق إنسانية حضارية حرة ومعطاءة ؟ ! هذه هي إذن أهم ملامح الصورة العامة لتأثير العولمة في الجانب المتعلق بمخصصة التعليم وخفض الموازنات التعليمية العامة وإصلاح التعليم على أساس توجهات السوق الرأسمالي الحر في المجتمعات المتقدمة والنامية . ومن الجلي أن تلك الصورة - خصوصا في الوطن العربي - مازمومة وقائمة. ومن الرجح ، هو أنه إذا استمرت عناصر العجز في السياسات التعليمية من حيث معدلات الالتحاق والمشاركة وأوضاع المناهج التعليمية وأساليب التعليم والتعلم ، فإن صورة شبابنا ومستويات تمكينهم تعليميا ستزداد تدهورا وقائمة في المستقبل.

المقتضى: إن المناخ العام للبحث العلمي في الجامعات العربية لا تتوفر له مع التفاؤل سوى الحدود الدنيا من متطلباته وشروطه الإدارية، والمالية، والتنظيمية والمادية والمعلوماتية، والديمقراطية، مما يستدعي ضرورة النظر في استكمال هذه الشروط والمتطلبات بتأمين جملة من الإمكانيات نلخصها في مايلي:

١. تعديل اللوائح المالية للجامعات العربية خصوصا ما يتعلق منها بالبحث العلمي حيث تعتمد بالتوازي مع خطط البحث المقدمة - سنوية كانت أم أكثر - مخصصات مالية لكل البحوث التي أقرتها المجالس المختصة على أن يكون مجلس الجامعة أعلى سلطة قرارية لذلك ، وتوضع تحت تصرف الباحث منذ اليوم الأول لبدء العمل البحثي. شريطة ان يعد كل باحث مسبقا استمارة تتضمن من الناحية المالية التكاليف التفصيلية لكل مرحلة من مراحل البحث التي تخضع للتدقيق أثناء موافقة المجالس عليها ، وتعتبر في حكم الجاهزة للصرف أو من يفوضه. وربما تعتمد بعض الجامعات إجراءات أكثر يسرا وسهولة ، كأن يكون أمر الصرف عميد الكلية مثلا.
٢. اعتماد بدايات وسقوف مجزية في حديثها لجوائز أو مكافآت البحوث العلمية التي يجريها أعضاء هيئة التدريس وتصرف بعد التحكيم.
٣. تعديل جداول الرواتب والأجور ، بما يتفق وغلاء المعيشة ومعدلات التضخم ، وبغض النظر عن سقوف الرواتب المعتمدة في القطاعات الأخرى على أن يشمل ذلك العناصر الفنية المساعدة في أعمال البحث العلمي.
٤. تمكين عمداء الكليات ومجالسها من الإنفاق على احتياجات المختبرات وعلى شراء الكتب والدوريات والمراجع التي تتطلبها البحوث المعتمدة والجارية أو الإصدارات الحديثة المنشورة بعد بدء البحث ، بعيدا عن البيروقراطية الإدارية والإجراءات التي لا طائل منها.
٥. توفير الوسائل وتهيئة المناخ العلمي لوقف عناصر الجذب العلمي الأجنبي أو إعطاء الباحثين والعلماء العرب حرية الفكر والرأي والابتعاد عن الإرهاب الفكري والسياسي (مقابل التزامهم بالأخلاقيات العلمية وقيم العلم ، ونبذ التحزب

والانتماءات السياسية والإيديولوجية الدوغمائية) وتوفير متطلبات الاستقرار النفسي والذهني ، ومنح العلماء والباحثين حرية التحرك والتنقل والاتصال بمعزل عن العوامل السياسية والاقتصادية ، وحتى تلك الإجرائية البيروقراطية.

٦. إقامة دوائر اللغة للترجمة يشرف عليها ويعمل فيها خبراء وفتيون وأعضاء هيئة التدريس المتخصصين في بلدان لغة كل

دائرة حيث تقوم هذه الدوائر بخدمة الباحثين بتوفير التراجم السريعة للإصدارات الجديدة أو ملخصاتها.

إن توفير جملة الإمكانيات المادية والمالية والبحثية للباحثين الأكاديميين قد لا توتي ثمارها إذا لم يتم تعزيز الوضع الإداري والقانوني والاجتماعي للعلميين من باحثين وفتيين أو إنشاء مؤسسات وتنظيمات علمية يكون من شأنها تهيئة المناخ الملائم للنهضة العلمية عموماً ، والحد من هجرة الكفاءات التي يعاني منها العالم العربي بصفة خاصة . ولربما تؤدي الأوضاع الجديدة إذا توفرت للجامعات العربية هذه الإمكانيات والشروط إلي خلق مناخ جاذب للكفاءات والعقول العلمية المهاجرة بدلا من المناخ الطارد السائد الآن .

المصادر والمراجع :

- جلال أمين : العولمة ، دار المعارف ط ٢ القاهرة عام ١٩٩٨ م .
- محمد عبد السلام الحسيني : العولمة والتدريب والاستخدام ، جريدة الأهرام ٢٦/٦/٢٠٠١
- كمال نجيب : العولمة وإصلاح التعليم في المجتمعات العربية ، شؤون عربية ، العدد ١٣١ ، خريف ٢٠٠٧
- زكي حنوش : الجوامع المشتركة لإشكاليات إدارة التعليم العالي ، الفكر العربي، بيروت، العدد ٩٧ ، صيف ١٩٩٩ م.
- وجيه كوثراني : البحث والباحث والمؤسسة الأكاديمية ، الفكر العربي ، بيروت ، العدد ٩٧ ١٩٩٩ م.
- حسن بن إبراهيم الهنداوي : التعليم وإشكالية التنمية ، كتاب الأمة ، العدد ٩٨ ، قطر، يناير ٢٠٠٤ م .
- أحمد فؤاد باشا: نحو إعداد الشباب المسلم لمواجهة التحديات العلمية والحضارية، المسلم المعاصر ، العدد ٩٧ يوليو ٢٠٠٠ م
- دارم البصام : الاتجاهات المستقبلية للتعليم ، المجلة العربية للتربية ، تونس يونيه ١٩٩٧ م.
- أبو بكر خالد سعد الله : هل يمكن ان يصبح الناس علماء ومخترعين ، المعرفة ، العدد ٨٨ ، الرياض سبتمبر ٢٠٠٢ م.
- M.Gibbons et al., The new production of Knowledge : The Dynamics scicice, Sage, 1993.
- G.- G.Granger, La science et les sciences, presses Universitaires de France, Paris, 1995.